

ورشة بجنين توصي بكسر الفجوة بين رجل الأمن والمواطن

المختلفة وفي مقدمتها الرقابة القضائية. وأعتبروا أن هناك ما زال تداخلا ما بين النظام العشائري والفصائلي والقانون وأنه يجب الفصل بحزم في ذلك الخلط.

وعبر المتحدثون عن ارتياحهم لحالة الاستقرار وتمكن المؤسسة الأمنية من محاربة وإجتثاث ظاهرة الفلتان الأمني التي كانت سائدة في الماضي، وبالرغم من ذلك حملوهم جزءا من المسؤولية في استمرار وجود بعض الظواهر السلبية في المجتمع، مشددين على أنه يجب أن يكون إرادة سياسية للمؤسسة الأمنية في توفير الأمن والأمان وتطبيقه بصرامة على كل من تحاول أن تسول له نفسه العبث بأمن ومقدرات شعبنا وسلطاننا الوطنية.

وشددوا في كلماتهم على ضرورة وأهمية دور المؤسسة الأمنية في تطبيق وسيادة القانون بصرامة بعيدا عن أي موقع جغرافي أو تسمية.

وشارك في الورشة مديرة الصليب الأحمر ديماء محاجنة، وممثلو الفصائل والقوى الوطنية والأطر النسوية والنقابية ووسائل الإعلام ورجال الإصلاح وشخصيات اجتماعية ومؤسسات أهلية.

بجنين - وفا - أوصى مشاركون في ورشة عمل موسعة نظمها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة «DCAF»، أمس، بكسر الفجوة بين رجل الأمن والمواطن. ودعوا إلى الالتزام العلني بحقوق المواطنين في التعبير عن أنفسهم بحرية، وإعداد الرؤية والأهداف والخطط والميزانيات لإرساء آلية تشاور للمواطن بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني، وضرورة المتابعة الحثيثة بكل جهاز أمني أثناء المخاطبات وتقديم الشكاوى من خلال وجود رقابة إدارية بكافة فروعها.

وشدد المشاركون على ضرورة عقد الورش التوعوية في كافة المجالات لجعل الناس على دراية بالتحديثات بانتظام من خلال الإعلام والتصريحات العلنية، والعمل على إشراك المواطن كونه العنصر الأساسي والرئيسي في آليات تعزيز سيادة القانون في المحافظة.

وأكد المشاركون أهمية وقديسية سيادة القانون وأن يكون المرجعية لكافة جوانب الحياة، وأن يطبق على الجميع دون استثناء. ولتعزيز سيادة القانون، وضرورة ممارسة أشكال الرقابة